أنباء مصرية

الأبواب مفتوحة أمام المصريين في الخارج لتقديم مقترحاتهم حول التعديلات المقترحة

«النواب»: تعديلات الدستور المقترحة لم تتعرض لشيخ الأزهر

وزير البترول: مصر ملتزمة بسداد مستحقات الشركاء الأجانب كاملة في 2019

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن وناهد إمام

أكد وكيل مجلس النواب النائب سليمان وهدان أن المادة الخاصة باستقلال الأزهر الشريف، وطرق اختيار شيخ الأزهر غير معروضة ضمن التعديلات الدستورية المقترحة، مشيرا إلى أن هناك حملات مغرضة تحاول تشويه التعديلات الدستورية من خلال إثارة البلبلة حول مادة شيخ الأزهر.

وأوضح وهدان ـ في بيان ـ أن المادة 7 من الدستور الخاصة بتحصين شيخ الأزهر الشريف من العزل لم ترد ضمن طلب التعديلات الذي تقدم به ائتلاف دعم مصر لمجلس النواب.

وتنص المادة السابعة من الدستور على أن:«الأزهر الشريف هيئة إسلامية علمية مستقلة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شئونه، وهو المرجع الأساسي في العلوم الدينية والشئون الإسلامية، ويتولى مسؤولية الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم. وتلتزم الدولة بتوفير الاعتمادات المالية الكافية لتحقيق أغراضه. وشيخ الأزهر مستقل غير قابل للعزل، وينظم القانون طريقة اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء».

وأشار وهدان إلى أنه سيكون هناك حوار مجتمعي غير قاصر على البرلمان أو الأحزاب فقط، وسيضم كافة طوائف المجتمع والمفكرين ومن يرغب في إدلاء رأيه بشأن التعديلات الدستورية.

واضاف ان البرلمان يفتح قنوات الاتصال مع جميع المصريين في الخارج وفى الداخل لتلقى ارائهم ومقترحاتهم حول التعديلات المقترحة سواء مكتوبة او عبر خطوط الواتس آب او عبر مواقع التواصل. وأضاف: «نصارع الزمن للوصول لمرحلة ترضي الشعب المصري في المستقبل، وهناك 9 نقاط رئيسية و3 مستحدثين بينهم تعيين نائب رئيس أو أكثر، ومجلس الشيوخ، وإلغاء المادة 212، 213 الخاصة بالهيئة الوطنية للإعلام».

وذكر وكيل مجلس النواب، أن التعديلات الدستورية تنحاز إلى المرأة والشباب والعمال والفلاحين وذوي الاحتياجات الخاصة، مضيفا: سيتم تسجيل جميع الجلسات الخاصة بتعديل الدستور والمناقشات الخاصة بها.

قال وزير البترول والثروة المعدنية م.طارق الملا ان مصر ملتزمة بسداد مستحقات شركات البترول الأجنبية بالكامل خلال العام الحالي، على أن يتم إعلان المبالغ التي تم سدادها تفصيلا بنهاية العام المالي في يونيو المقبل.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقده امس لإعلان تفاصيل مؤتمر ومعرض مصر الدولي للبترول (إيجبس 2019).

وكانت مستحقات الشركاء الأجانب في قطاع البترول قد تراجعت إلى 1,2 مليار دولار بنهاية العام المالي الماضي في يونيو 2018، وهو أدنى مستوى لها منذ عام 2010.

من جهة أخرى، قال وزير البترول ان مصر ستبقى على مركب التغييز التابعة لشركة «بي دبليو جاز» النرويجية ـ السنغافورية المستأجرة لاستقبال شحنات الغاز المسال، مضيفا أنه رغم وقف استيراد الغاز المسال، فإن الإبقاء على مركب التغييز سيكون له بعد استراتيجي في إطار الخطة الموضوعة لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لتداول البترول والغاز.

السيسي لقيادات بورسعيد: لن نسمح بأي تعديات على البحيرات

الرئيس عبدالفتاح السيسي مجتمعا مع محافظ بورسعيد وعدد من القيادات بالمحافظة ورئيس الوزراء بحضور وزاري موسع

القاهرة ـ خديجة حمودة

وجّه الرئيس عبدالفتاح السيسي، بتوفير التمويل اللازم للشباب لتشغيل المصانع التي تم الانتهاء من إنشائها، مشددا على تضافر جهود أجهزة الدولة والبنوك لتخفيض التكلفة وتشجيع الشباب على الانخراط في المجال الصناعي والإنتاجي، مؤكدا حرص الدولة على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير سبل الدعم لنجاحها.

وأكد الرئيس السيسي ـ خلال اجتماعه امس مع اللواء عادل الغضبان، محافظ بورسعيد، وعدد من القيادات التنفيذية والشعبية والطلابية بالمحافظة ـ بحضور رئيس الوزراء وعدد من الوزراء ـ أهمية الوعي بكيفية الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ هذه المشروعات، وغيرها من المشروعات المتعددة التي يتم تنفيذها في جميع أرجاء مصر، مشددا على أن تنمية مصر مسئولية جماعية تتطلب تضافر الجهود سواء على مستوى الحكومة أو على مستوى المواطنين.

وصرح السفير بسام راضي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن الاجتماع يأتي في إطار سلسة الاجتماعات الدورية التي تشمل جميع المحافظات على مستوى الجمهورية، والتي بدأت بالاجتماع مع محافظ الوادي الجديد وقيادات المحافظة في 12 يناير الماضي ـ وذلك في إطار حرص الرئيس السيسي على متابعة تنفيذ الخطط التنموية والبرامج الخدمية المقدمة للمواطنين، والتفاعل المباشر مع الجهات المركزية للدولة للعمل على تحسين الخدمات لأهالي المحافظة، والعمل على تذليل أية صعوبات في هذا الصدد، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية اتخاذ القرار.

وأضاف المتحدث باسم رئاسية الجمهورية، أن الرئيس السيسي وجه خلال الاجتماع بتذليل الصعاب وحل المشكلات التي تواجه المحافظة، بالتنسيق مع جميع الوزارات والأجهزة المعنية بالدولة.

وأكد الرئيس السيسي أن نجاح مشروع التأمين الصحي الشامل يتطلب التزاما متبادلا بين الدولة والمواطنين، وأن يقوم كل طرف بدوره على أكمل وجه، حتى يتسنى تنفيذ هذا المشروع القومي المهم على أفضل المستويات والمعايير العالمية، وبما يقدم خدمة صحية راقية للمواطنين.

ووجه بمواصلة العمل الجاري لرفع كفاءة وتطوير بحيرة المنزلة، وإعادتها لسابق عهدها بعد أن تقلصت مساحتها كثيرا بسبب التعديات على مدار العقود الماضية، مؤكدا أن الدولة لن تسمح بأية تعديات على البحيرات التي تمثل ثروة قومية يجب استغلالها اقتصاديا وسياحيا لصالح الشعب المصري، فضلا عن تغيير الأساليب القديمة في إدارة هذه الموارد إلى أساليب علمية حديثة، ضمن التصور الشامل لشكل الدولة الحديثة في «المستقبل».

التفاصيل على موقع «الأنباء» الالكتروني: www.alanba.com.kw

طيب!!!

بقلم: حسام فتحي

h.fathy@alanba.com.kw
@hossamfathy66

#خليها تمرض فوضى سوق العقار

مازلت أذكر شكل قطع الكرتون المستطيلة المتدلية من عدة بلكونات والهواء يحركها حيناً.. ويلفها حيناً آخر لتظهر عليها عبارة «شقة للإيجار».

نعم في أيام طفولتي البعيدة كانت مثل هذه اللافتات البدائية تتناثر معلقة في البلكونات، وكان أصحاب المنازل الشاغرة يشعلون داخلها «البخور» حتى يذهب عنها النحس وتجد من يستأجرها!!

كانت إيجارات الشقق في الأحياء الشعبية لا تتعدى حفنة من الجنيهات شهرياً، ووقتها تفاوض جدي لشراء شقة «تمليك» في برج فخم ببداية شارع رمسيس من جهة ميدان التحرير، ورفضت جدتي بحدة أن يـدفع 5 آلاف جنيه مصري ثمنا للشقة، مؤكدة ان الأمر يقترب من إلقاء الأموال على الأرض، وألحقت شرحها بالمثل الشهير «اللي معاه قرش محيره.. يجيب حمام ويطيره»!!

رحمهما الله.. وسامحهما.. هو على عدم تمسكه برأيه.. وهي على حسن نيتها!!

بعد نصف قرن على هذه الواقعة جرت في نهر العقارات المصري مياه كثيرة، وتبدل الحال أو قل تفجّر.. مرات ومرات، ومنذ فترة لا أدري حقيقة ماذا يحدث في هذا القطاع الحيوي من الاقتصاد المصري، قرأت كثيرا من الآراء المتضاربة، وقارنت أوضاع السوق في دول تتشابه معنا في الظروف الاقتصادية والسكانية، وأخرى تسبقنا بأشواط كثيرة، وفي النهاية بالكاد استوعبت حجم المشاكل، لكن تأكدت من أن الإلمام بالحلول يحتاج جهودا أكبر بكثير مما يبذل الآن.

المعادلة تبدو بسيطة: طلب (نمو سكاني) + عرض (وحدات سكنية) + مطور (شركات) + تمويل (بنوك أو أفراد) + أراضي + قوانين منظمة.

وبداية هناك العديد من «المشكلات بلا حلول» التي أدت إلى حالة من الفوضى في سوق العقار، الخاسر الأول والأكبر فيها هو «المواطن» سواء الراغب في الشراء، أو البيع، فلا توجد أية ضوابط تحكم عملية «التسعير» سوى ما يفرضه «المطورون» ـ التسمية الحديثة للمقاول ـ وكذلك ما يحكم به «المسوقون» ـ التسمية المطورة للسماسرة ـ في ظل طلب يتنامى طبيعياً لشعب تعداده تجاوز الـ 104 ملايين نسمة!

ما دفعني الآن للكتابة هو تفاقم الأمر وخروجه عن السيطرة، ثم نجاح حملة «#خليها تصدي» التي تصدّت لجشع بعض تجار السيارات، وتساءلت بما أن العقار «يمرض لكنه لا يموت»، فهل يمكن أن تنجح حملة مشابهة للتصدي للغلو في ارتفاع أسعار العقار ولتكن (#خليها تمرض) لعل وعسى؟!

..وللحديث بقية إن كان في العمر بقية..

وحفظ الله مصر وشعبها من كل سوء.

أنباء لبنانية

بعدما شعر بتضييق الخناق السياسي حول عنقه.. ولم يعد يحتمل مزيداً من التحجيم

جنبلاط في حالة «استنفار قصوى»: كيف سيواجه تحالف «الحريري ـ باسيل»؟!

زعيم المختارة حدد حساباته بتكوين محور معارض داخل الحكومة يجمعه مع بري وجعجع وفرنجية لتطويق التحالف

تقرير إخباري

بيروت: أعلن رئيس الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط حالة الاستنفار السياسي: دعا تكتله النيابي الى اجتماع استثنائي في ظل وضع طبيعي بعدما تشكلت الحكومة. أوفد النائب مروان حمادة والوزير أكرم شهيب الى الرئيس نبيه بري. ثم أوفد الوزير شهيب الى معراب للقاء عاجل مع د.سمير جعجع، ويخطط لإرسال موفد خاص الى النائب سليمان فرنجية في بنشعي. التقى جنبلاط السفيرة الأميركية إليزابيت ريتشارد التي جاءته مستوضحة أسباب انفجار العلاقة بينه وبين الرئيس سعد الحريري وإمكانية ترميمها.

قرر جنبلاط المواجهة بكل ما يملك من وسائل وإمكانات بعدما شعر بأن الخناق السياسي يضيق حول عنقه ولم يعد يحتمل مزيدا من التضييق والتحجيم الذي بدأ في قانون الانتخاب، واستمر في تشكيل الحكومة عندما عرض عليه التراجع عن موقفه والتخلي عن الوزير الدرزي الثالث، وعندما جرت مطالبته في ربع الساعة الأخير بالتخلي عن وزارة الصناعة ومقايضتها بوزارة الإعلام، ثم عندما فوجئ بخرق مزدوج بوزارتين «سياسيتين» تعنيانه مباشرة وافق الحريري على أن تؤولان الى التيار الوطني الحر (وزارة المهجرين) والى النائب طلال إرسلان (وزارة شؤون النازحين).

أمور كثيرة بات على جنبلاط أن يدركها ويبدو أنه أدركها وبدأ التصرف على أساسها، عليه أن يدرك أن تحالفه «العميق» الذي كان قائما مع الرئيس رفيق الحريري لا يمكن أن يتكرر بذات المستوى والانسجام مع نجله الرئيس سعد الحريري، وأن يدرك أن سعد الحريري تغير كثيرا والظروف والتجارب هي التي غيرته. فكان، وبعدما كرّس زعامة وشرعية شعبية خاصة به استمدها من الانتخابات، بعدما كان يستمدها من قضية ودم والده، أن قرر المضي قدما في «التحرر» من حسابات وقيود و«أثقال» الماضي في محيطه المباشر وفي بيئته السياسية التي كانت تستظل تحالف 14 آذار سابقا، وعلى جنبلاط أن يدرك أيضا أن واقعا سياسيا جديدا قام في لبنان منذ العام 2016 بقيام التسوية الرئاسية التي أبرمت بين العماد ميشال عون والرئيس سعد الحريري وحزب الله، لتصبح

رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري مترئسا في السرايا الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المكلفة صياغة البيان الوزاري (محمود الطويل)

معادلة الحكم ولعبة السلطة تدوران في فلك «الثلاثة الكبار»، وينحسر نفوذه وتأثيره الى جانب تراجع ملحوظ لنفوذ الرئيس بري ولدور د.جعجع الذي يتعرض أيضا للمحاربة والتضييق رغم ما أصابه من نجاح باهر في الانتخابات الأخيرة.

يعرف جنبلاط أن تحالفا قام منذ سنتين بين الحريري وباسيل ويزداد رسوخا مع الوقت، ويخشى أن يكون بعد اجتماعات باريس الأخيرة صار مستندا الى تفاهمات جديدة سياسية ومالية (عبر مشاريع «سيدر» وتلزيمات أطلت من الشمال) تتجاوز عملية الحكومة لتغطي كل المرحلة المقبلة والمتبقية من العهد، وربما تلامس معركة رئاسة الجمهورية المقبلة. ويعرف جنبلاط أيضا أن صيغة 8 ـ 14 آذار انتهت، وأن الزمن الذي كان فيه يشكل «قوة مرجحة وبيضة القبان» في المعادلة، هذا الزمن ولى، وأن تحالفا متينا قام بين الحريري وباسيل، وأن علاقة الحريري مع حزب الله صارت تشبه علاقة باسيل مع بري وعلى قاعدة «حليف حليفي».

أدرك جنبلاط في ضوء كل ذلك أن سكوته، خصوصا بعدما وصل «الاستفزاز» الى «بيته» الدرزي والى معقله الشوفي، لم يعد ممكنا، وأنه لابد من المواجهة، وأن عليه أن يتولاها شخصيا ومباشرة لأن نجله تيمور ليس جاهزا لها، ولأنها تفوق خبرته وقدراته السياسية، وهو مازال يتلمس خطواته الأولى في هذه المرحلة الانتقالية.

ولكن، كيف سيواجه جنبلاط تحالف الحريري ـ باسيل؟!

حدد جنبلاط تموضعه السياسي للمرحلة المقبلة على قاعدة «المعارضة من داخل الحكومة»، مع ما تنطوي عليه من تناقض وازدواجية الجمع بين «الحكومة والمعارضة»، وفي حساباته أن محورا داخل الحكومة يمكن أن يجمعه مع بري وجعجع وفرنجية الذين تجمعهم «مصيبة» هذا التحالف، ولهم مصلحة في تطويق مشاريعه وطموحاته والحؤول دون استئثاره وتحكمه، كما لهم مصلحة خصوصا في تطويق باسيل والحد من طموحه وتوسعه وإضعافه قبل وصوله الى معركة الرئاسة. ولكن جنبلاط سيجد صعوبة في سلوك طريق المواجهة المفتوحة وفي إقناع «حلفائه» بتبني هذا التوجه للأسباب التالية:

1 ـ الرئيس نبيه بري الحليف التاريخي لجنبلاط ومنقذه الدائم، يجد صعوبة في توفير الحماية السياسية الكاملة له في هذه المرحلة، لأنه من جهة لا يريد الدخول في مواجهة مع شريكيه في الحكم، ميشال عون وسعد الحريري، ولأن جنبلاط ذهب بعيدا في موقفه ضد نظام الأسد ولم يغادره أو يعدله حتى الآن.

2 ـ الرئيس سعد الحريري مصمم على أسلوب جديد في إدارة الحكم ليس فيه مكان لمراعاة أو تدليل جنبلاط، أو حتى لمهادنته، وما قاله اول من امس في خطبه أو في تغريداته يعطي فكرة واضحة عن تبدل ملحوظ في نبرة الحريري الذي إما أنه ضاق ذرعا بجنبلاط، أو أنه شرب «حليب السباع» ولديه ما يكفي من أسباب وظروف للاستقواء.

(مما قاله الحريري اول من امس: أنا اتخذت قرارا بأن «أشمر عن زنودي» وأعمل ليل نهار، ومن يريد أن يقف بوجهي ويعرقل عملية الإنتاج ليس عليه إلا أن يحيد جانبا، وإذا لم يفعل فأنا سأستمر ولو اصطدمت بأي كان. سأعمل لمصلحة المواطن اللبناني فقط. الجميع ملّ كلام السياسة الذي يدعي فيه البعض الدفاع عن طائفته تحت راية حقوق هذه الطائفة أو تلك، ولكن الواقع هو غير ذلك، فهذا الكلام هو لمصلحة حزبه أو تمنياته. نحن اليوم سنعمل على تنفيذ كل المشاريع المطلوبة ضمن إطار عال من الشفافية ومحاربة الفساد، ومن أراد مواكبتنا في هذه المسيرة فأهلا وسهلا به، ومن لم يرد فليتحمل المسؤولية. وهذا القرار اتخذته مع الرئيسين ميشال عون ونبيه بري، ولن نتهاون مع أحد في هذا المجال. الدولة ليست ملكا لنا حتما، لكنها ليست مشاعا مباحا لأي زعيم أو حزب. مشروعنا واضح هدفه إنقاذ الدولة من الضياع وإحالة حراس الهدر على التقاعد. التغريد على «التويتر» لا يصنع سياسة.. إنها ساعة تخلي عن السياسة لمصلحة الاضطراب في الحسابات هيك.. مش هيك؟).

3 ـ د.سمير جعجع لديه حساباته وتموضعه الخاص: مازال على «تحالفه» مع الحريري ولكن مشوبا بملاحظات. علاقته مع باسيل سيئة ومقطوعة، ولكن لم يغلق الباب أمام إمكانية الترميم وإيجاد آلية لتنظيم الخلاف. علاقته مع فرنجية جيدة وجديدة، ولكن لم تحدد فيها آفاق مستقبلية نظرا للاختلاف السياسي. علاقته مع بري «طيبة»، ولكنها لم ترتق الى المستوى المطلوب بسبب اعتبارات تقيد بري.. أما علاقته مع جنبلاط، فإنها تطورت من «صداقة» الى «تحالف» ترسخ في مراحل كثيرة تعاونا وتنسيقا إبان الحكومة السابقة وفي قانون الانتخابات وفي الانتخابات الأخيرة. ولكن القوات، واستنادا الى تجارب مرت بها ودروس استخلصتها، ليست متحمسة للذهاب مع جنبلاط الى حيث يريد، وان كانت متعاطفة معه وتجمعها به قواسم مشتركة كثيرة في هذه المرحلة التي تتعرض فيها أيضا للمضايقة، ولكن المواجهة لديها تتم بطريقة مختلفة عن الطريقة التي يعتمدها جنبلاط.

القوات في آخر تجربة حكومية لها فوجئت بعدم وقوف الحريري الى جانبها كما يجب، وفوجئت بأن جنبلاط في مرحلة ما فضل إيجاد تسوية خاصة به ومفصلة على قياس وضعه، ما أدى الى إحراج القوات وموقعها التفاوضي بطريقة ما، ولذلك يبدو أن القوات مصممة على انتهاج سياسية حذرة تقوم داخل الحكومة على التعاطي مع كل ملف ومع كل مسألة على حدة و«على القطعة» كما يقال، وتقوم في السياسة على أن لا شيء مجانا و«ببلاش».. فلكل ظرف أحكامه ولكل خيار حساباته.

4 ـ حزب الله، وهو أساسي في المعادلة، لابد أن يأخذه جنبلاط بعين الاعتبار عندما يقرر المواجهة. حزب الله لم يتأخر على لسان أمينه العام السيد حسن نصرالله في توجيه رسالة أولية ومعبرة تعني ليس فقط جنبلاط وإنما كل الافرقاء واللاعبين والجالسين على طاولة مجلس الوزراء.

السيد نصرالله دعا الى الهدوء ووقف السجالات والنزاعات، وحدد قواعد اللعبة وخريطة طريق للحكومة. هو دعا في اطلالة له على قناة «المنار» جميع القوى السياسية إلى الهدوء في الفترة المقبلة، والابتعاد عن السجالات الإعلامية وتهدئة المناخ السياسي، مشيرا إلى أن أمام الحكومة استحقاقات كبيرة، وعلى القوى السياسية الاعتراف ببعض المخاوف ونقاط القلق المطروحة عند بعض الأفرقاء في الداخل، وهذه النقاط ليست عند فريق واحد. وأوضح أن الحكومة يجب أن تضع أولويات عمل في المرحلة المقبلة، وعلى رأسها الوضع الاقتصادي. واعتبر أن مكافحة الفساد والوقوف في وجه الهدر المالي من أوجب الواجبات، والمؤشر الحقيقي لجدية الحكومة هو في معالجة تداعيات الانهيار الاقتصادي. وطالب بمتابعة الملفات المعيشية للناس، داعيا جميع الشركاء في الحكومة الى الهدوء في طرح المشاريع، فهناك من يريد القول هذا مشروعي ويجب إقراره أو يتهم الآخرين بالتعطيل. وأضاف «يجب عدم الانطلاق من مصالح شخصية ومصلحة الزعيم، لأن مصالحنا مرتبط بعضها ببعض، من كهرباء وتوظيف وغيرهما، ويجب مناقشة طرق الحل بطريقة علمية»، مشيرا إلى أن مجلس الوزراء يجب أن يتحول إلى مجلس قرار حقيقي، وبالتالي يجب أن «نطول بالنا ع بعضنا، وأن لا يأخذ أحد أحدا بالتهويل».